مصير اول مشروع بريطاني لتقسيم فلسطين الى دولتين

د. عصام سخنيني

استندت مطالبة الفلسطينيين باقامة دولتهم المستقلة الى مبدأ أساسي هو حق الشعب الفلسطيني بكامل وطنه، وبالتالي التسليم بوحدة هذا الوطن، الأمر الذي يترتب عليه اقامة هذه الدولة على جميع الأراضي الفلسطينية التي تعينت حدودها في العشرينات. وقد قاومت الحركة الوطنية الفلسطينية مبدأ التقسيم، الذي يعني تنازلا من الشعب صاحب الوطن عن جزء من حقه في وطنه للآخرين، وبالتالي رفضت مشروعات الدولة المستندة الى مبدأ التقسيم تمسكا بحق الشعب الفلسطيني بوحدة وطنه، وحقه في السيادة على أرضه كاملة، وتقرير مصيرها غير منقوصة. وقد كانت هذه المنطلقات هي الأساس التي استندت اليها الحركة الوطنية الفلسطينية في رفض مشروع لجنة بيل في العام ١٩٣٧، وكان أول وثيقة رسمية بريطانية تطرح امكانية قيام دولتين في فلسطين: واحدة عربية وأخرى يهودية، قائمتين على مبدأ التقسيم.

طرح المشروع مع اشتداد الثورة الفلسطينية الكبرى وما رافقها من اضراب شل مرافق الحياة العامة في فلسطين، واعلان للعصيان المدني، مما جعل الحكومة البريطانية تبادر الى تشكيل لجنة تحقيق ملكية، وردت الاشارة الاولى اليها في ١٨ أيار (مايو) ١٩٣٦، عندما أبلغ وزير الخارجية البريطاني مجلس العموم بأن الحكومة قررت أن تنصح جلالته بأن «يعين بعد استعادة النظام لجنة ملكية... تحقق بأسباب الاضطرابات والشكاوى المزعومة لكل من العرب واليهود». وفي آب (أغسطس) ١٩٣٦، صدرت براءة تعيين اللجنة برئاسة اللورد بيل، بصلاحيات حددتها براءة التعيين بأنها «للتثبت من الأسباب الأساسية للاضطرابات التي نشبت في فلسطين في أواسط شهر نيسان (أبريل)، والتحقيق في كيفية تنفيذ صك الانتداب على فلسطين بالنسبة الى التزاماتنا نحو العرب ونحو اليهود وبصفتنا منتدبين على فلسطين، والتثبت، بعد تفسير نصوص الانتداب تفسيرا صحيحا، مما اذا كان لدى العرب أو اليهود أية ظلامات ناجمة عن الطريقة التي اتبعت فيما مضى أو التي تتبع الآن في تنفيذ الانتداب[١]. كذلك فوضت اللجنة بتقديم توصيات لازالة هذه الظلامات اذا اقتنعت بأنها موجودة ولمنع تكرارها.

قررت اللجنة العربية العليا، في البداية، رفض التعاون مع اللجنة الملكية، وأصدرت بيانا دعت فيه الشعب الفلسطيني الى العمل بقرارها[٢]. الا أن هذه اللجنة تعرضت بعد وصول اللجنة الملكية الى فلسطين في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦، لضغوط عربية وبريطانية عدة من أجل